مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

العلاقات الايرانية – الهندية ١٩٧٣ – ١٩٨٩

Iranian-Indian relations 1973-1989

د. مهند عبدالعزيز عيسى يونس

الملخص

دخلت العلاقات الايرانية – الهندية للفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٩ مرحلة متطورة بنيت على علاقات سياسية ناضجة لما مرت به تلك الفترة من مرحلة حساسة ومهمة متمثلة بسقوط نظام الشاه في ايران ودخولها مرحلة جديدة بعد قيام ثورتها الاسلامية عام ١٩٧٩ وأكدت الهند من جانبها بأن تلك الثورة ما هي الا انعكاساً لسعي ايران الى الهوية وتأكيد الذات الوطنية مستنده في ذلك على علاقاتها الاقتصادية والتجارية والنفطية على ايران ، واضافت الحرب العراقية – الايرانية مصدر ازعاج اخر لتلك العلاقات المعقدة انذاك بسبب خوف الهند على مصالحها الاقتصادية النفطية من خلال تحديد مسار تلك العلاقات في رؤية سياسية اقتصادية مشتركة .

الكلمات المفتاحية: الهندية، الإيرانية، علاقات.

Abstract

Iranian-Indian relations for the period 1973-1989 entered a developed stage built on mature political relations due to the sensitive and important stage that period went through, represented by the fall of the Shah's regime in Iran and its entry into a new stage after the establishment of its Islamic revolution in 1979. India, for its part, confirmed that this revolution is not It is a reflection of Iran's quest for identity and national self-affirmation based on its economic, commercial and oil relations with Iran, and she added The Iraqi-Iranian war was another source of nuisance to those complex relations at that time due to India's fear for its oil economic interests by determining the course of those relations in a common political and economic vision.

Keywords : Indian، Iranian، relations

اهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على العلاقات الايرانية الهندية التي استمرت بثباتها الى حدا كبير ومن المعالم البارزة التي توصلنا اليها اتفاقيات التجارة والملاحة التي اثرت ايجابا على ترسيخ تلك العلاقات من خلال الاستمرار في التعاون الاقتصادي.

اهمية البحث

تقلبت العلاقات الايرانية الهندية على مستويات متفاوتة وقد مرت بمنعطفات كثيره وبدأت تؤثر في سير تلك العلاقات وديمومتها سيما بعد عام ١٩٧٣ وتحقق التقدم الكبير بين البلدين الاقتصادي خاصتا بعد الزيارات المتكررة بين البلدين .

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

فرضية البحث

ادركت ايران بأهمية الهند في خضم معادلة القوة الجديدة في منطقة الخليج العربي وجنوب اسيا والعمل على تطور علاقة وديه مع القوة الكبرى في المنطقة المجاورة وكان امل ايران ان يؤدي توثيق العلاقات مع الهند الى تقليص اعتماد الاخيرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا على الاتحاد السوفيتي .

مشكلة البحث

تعتبر الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٩ من الفترات المهمة في تاريخ العلاقات الايرانية الهندية والتي قلت فيها المصادر العربية لدراستها لذا كانت ترجمة المصادر والعثور عليها من المشاكل التي واجهها الباحث في الكتابة واقتصرت العلاقات على الوضع السياسي والاقتصادي دون الوضع الثقافي والاجتماعي .

المقدمة :

تميزت العلاقات الايرانية – الهندية بالكثير من المميزات التي شجعت الباحثين في مسار بحث العلاقات الدولية على الوقوف على حيثيات تلك العلاقة والعمل على تحديدها ورصد نقاط القوة والضعف فيها ومن العمل على الافادة منها في تذليل الكثير من الاشكاليات التي تواجه تلك العلاقات وتكريس المبادئ والقيم والمفاهيم السياسية لدى صناع القرار في الدولتين واعادة ترجمتها على ارض الواقع .

عالجت تلك الدراسة تلك الحيثيات بشكل موضوعي تاريخي سياسي اقتصادي محايد تبعاً لمصاديق تلك العلاقات وانعكاساتها الاقليمية والدولية ، اذ تم استعراض حقبة محمد رضا شاه جهادي حتى نهاية حكمة ومن ثم طبيعة العلاقات بعد الثورة الاسلامية وحتى وفاة اية الله الخميني عام ١٩٧٩ ، والتي كانت مرحلة قيادته تمثل نمطاً مغايراً لما كانت عليه سياسة ايران الخارجية قبل وبعد الثورة الاسلامية، تكمن اهمية الموضوع في تطور العلاقات الايرانية – الهندية للفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٩ ، والتي تشكلت نقطة تحول في تاريخ تلك العلاقات لما شكلت البلدين من وزن سياسي اقتصادي ودو ر اقليمي مهم .

جاء اختيار الباحث عام ١٩٧٣ بداية حقبة كونه يشكل قفزة نوعية في تاريخ تلك العلاقات بعد زيارة وزير الخارجية الهندي لايراني وتوقيع مجموعة اقتباسات اقتصادية وافية والتي استمرت على دعوتها بخط موازي بين البلدين .

واختار الباحث عام ١٩٨٩ نهاية البحث الذي شهد وفاة اية الله الخميني مؤسس الجمهورية الايرانية ، وتبعاً لمنهجية البحث التاريخي تم تقسيم البحث لمحورين اساسيين ، تضمن المحور الاول العلاقات الايرانية – الهندية ١٩٧٣ – ١٩٧٩ ، حيث درس اسباب اهتمام ايران بتطبيع وتطوير علاقاتها مع

الهند وادراك الطرفين على ضرورة ابرام عدد من المشاريع الصناعية والتجارية المشتركة والتي كان للتعاون النووي من ضمنها ، اما المحور الثاني فقد تضمن الفترة ١٩٧٩ – ١٩٨٩ ، فترة حكم النظام الاسلامي الراديكالي في ايران بقيادة اية الله الخميني والذي تناول موقف الهند من الثورة الاسلامية في ايران وكذلك موقعها من الحرب العراقية – الايرانية والتي اكدت على ضرورة حماية مصالحها النفطية والحفاظ على ايرادات النفط من ايران من جانبها ادركت ايران بأهمية الهند من الناحية النفطية في العالم النامي ولا بد من تجسيد العلاقات السياسية والاقتصادية فيها والذي توج لزيارة عدد من مسؤولي البلدين لتكريس التعاون من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والنفطية والصناعية .

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر الاجنبية والفارسية والعربية التي افادت الباحث بمعلومات كثيرة لتوظيفها في الدراسة الى جانب مجموعة من الرسائل والأطاريح العربية التي استخدمها الباحث في نقل الاحداث السياسية بين البلدين وكذلك استشارة عدد من الاساتذة الاختصاص في تاريخ العلاقات الدولية والتي كانت محض اهتمام للباحث.

المبحث الأول : مسار العلاقات الإيرانية –الهندية في عام ١٩٧٣ – ١٩٧٩ :

المطلب الأول : المكانة الاستراتيجية للهند .

وصلت العلاقات الهندية الإيرانية إلى ذروتها، خاصة منذ عام ١٩٧٣. وتحقق تقدم كبير بين البلدين خلال زيارة وزير الخارجية سواران سينغ [i]إلى إيران في الفترة من ٩ إلى ١٢ تموز عام ١٩٧٣. وقد اعتبرت هذه الزيارة على نطاق واسع "نقطة تحول" في العلاقات الهندية الإيرانية، بحيث أجرى سواران سينغ مناقشات مع القادة الإيرانيين بما في ذلك لقاء مع محمد رضا شاه [ii]. وجاءت نتيجة هذه الزيارة التي هدفت إلى تسليط الضوء على المصالح المتبادلة بين الهند وإيران. وقع بروتوكول جديد للتعاون التجاري والفني، وتقرر عقد الاجتماع الرابع للجنة الهندية الإيرانية المشتركة، التي لم تجتمع منذ شهر ايلول من عام ١٩٧٠ [iii] .

ولم تساعد الزيارة في توسيع التعاون المتبادل بين البلدين فحسب، بل كانت بمثابة تطور لعلاقة ناضجة مبنية على التفاهم السياسي. ومن المفهوم أن وزير الخارجية الإيراني اردشير زاهدي [iv] قال للجنة الاستشارية للبرلمان في وقت لاحق إن "الهند لا تستطيع شطب إيران أو العكس بسبب الأسلحة التي عززتها البلاد وعلاقاتها الوثيقة مع باكستان. على الرغم من أن إيران صديقة لباكستان، فانه يوجد هناك مجال لتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية". وأضاف ايضاً ان "(الزيارة) قد كشفت الأجواء بشكل كبير وأثبتت أنها نقطة انطلاق لتعاون مثمر بين البلدين". وشوهد اتجاه جديد نحو ظهور علاقة ناضجة مستقلة عن المصالح الاستراتيجية لكلا البلدين، كما بدا واضحا من تصريحات وزيري خارجية البلدين وبالإمكان النظر الى التغيرات الجذرية في العلاقة المتبادلة بين إيران و الهند

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

في سياق التطورات المختلفة في الهند بالإضافة الى الخليج العربي ، فمع ظهور دولة بنغلادش في عام ١٩٧١، وما ترتب على ذلك من تقطيع أوصال باكستان، فلقد تمكنت نيودلهي، للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٧، من تخليص نفسها من قبل احتلال باكستان الضار وتوازن القوى الهندية الباكستانية[v].

وقد أدى هذا الاحتلال إلى إبقاء الهند مقيدة بشبه القارة الهندية ومنعها من لعب دور فعال في المجال الأوسع من الشؤون الدولية بما يتناسب مع حجمها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها المحتملة. لقد كان هذا الوضع مناسباً بشكل مثير للإعجاب لبعض القوى الخارجية لأنه أثر سلباً على تطلعات الهند لتصبح صانع قرار مستقلاً في عام ١٩٧٤. كما منع الهند من الظهور كدولةـ "خاضعة" بدلاً من مجرد ان تكون دولة "معارضة" في ساحة السياسة العالمية[vi].

في عام ١٩٧٣ برزت الهند كقوة بارزة في شبه القارة الهندية. وبامكان نيودلهي أن ترى وتصوغ سياستها تجاه دول أخرى مستقلة نسبياً عن "العامل الباكستاني". لكن هذا لا يعني الإزالة الكاملة لـ "العامل الباكستاني" من اعتبارات السياسة الخارجية الهندية. في الواقع، لا تزال باكستان تحتل مكانة كبيرة في المعادلة الهندية الإيرانية. ومع ذلك، فهذا يعني أن العوامل الأخرى قد أعطيت ثقلها الواجب والمستقل في تقييم العلاقات الثنائية. وبما أن الهند، التي أصبحت أكثر ثقة بنفسها من أي وقت مضى، أصبح بوسعها الآن أن تمضي قدماً في العلاقات الوثيقة بين إيران وباكستان وألا تسمح لهذه المعادلة بتشويه تقييمها لإيران والمكاسب الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تحققها نيودلهي من خلال تطوير علاقات وثيقة مع طهران[vii].

ولم تتبدد بعض المخاوف المتبادلة بين الهند وإيران بحق بعضهما البعض إلا بعد زيارة وزير الخارجية سواران سينغ لإيران في تموز عام ١٩٧٣. أقنع سواران سينغ الإيرانيين بأن الهند، لأسبابها الخاصة، لها نفس القدر من المصلحة في سلامة أراضي باكستان واستقرارها السياسي مثل قدر إيران. [٨٦]وفي المقابل، أكد القادة الإيرانيون لوزير الخارجية الهندي أن إيران ستمارس نفوذها على باكستان من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لجميع المشاكل العالقة في شبه القارة الهندية[viii].

كان تخفيف الموقف الإيراني تجاه الهند واضحا بالفعل في المقابلة التي أجراها الشاه مع صحيفة التايمز أوف إنديا في أوائل تموز عام ١٩٧٣. وذكر أنه ناهيك عن عناده وتعنته من جانب باكستان، فإنه كان يناشدها متابعة الأمر ولم يقتصر الأمر على سياسة التعايش السلمي فحسب، بل أيضًا سياسة التعاون النشط مع الهند لأنه كان من الواضح له أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار في آسيا بدونها[ix]. وفي وقت لاحق، قام الشاه ووزير الخارجية عباس علي خالط باري بالتشديد على ما يسمى بالتهديد لسلامة باكستان وشدد على جانب التخريب الداخلي. علاوة على ذلك، وكبادرة حسن نية واضحة، أرسل شقيقته التوأم الأميرة أشرف[x] في زيارة استغرقت ١٥ يومًا إلى الهند [xi].

المطلب الثاني :أسباب اهتمام ايران بالهند .

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

لقد كانت هناك بعض الأسباب وراء اهتمام إيران بتطبيع علاقاتها مع الهند.ومن جملة تلك الأسباب :

١. السبب الاول ، ان ايران قد أدركت أنها في خضم معادلة القوة الجديدة في منطقة الخليج العربي وجنوب آسيا، وفي حال أرادت تحقيق طموحاتها في الظهور كقوة بارزة في الخليج العربي، فيجب عليها أن تطور علاقة عمل ودية مع القوى الكبرى في المنطقة المجاورة[xii].

٢. السبب الثاني ، رغبت إيران أن تثبت لباكستان أنه في حال تمكنت إسلام أباد من تنويع علاقاتها في الخليج العربي ، فإن طهران ستكون أيضًا في وضع يسمح لها بتعزيز علاقاتها في جنوب آسيا.

٣. وكان السبب الثالث أمل إيران في أن يؤدي توثيق العلاقات مع الهند إلى تقليص اعتماد الأخيرة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على الاتحاد السوفييتي الذي يمكن بالتالي عرقلة "حركة الكماشة"[xiii].

وعلى العكس من ذلك ، رأت الهند أيضاً بعض المزايا في تحسين علاقاتها مع إيران. وكانت العوامل المساهمة على النحو الآتي: كان نجاح باكستان في التودد الى دول الخليج العربية مدعاة للقلق. واعتبرت الهند إيران، على النقيض من الدول العربية، "دولة مسؤولة والتي من غير المرجح أن تشجع العدوان عن طريق نقل الأسلحة" [xiv].بحلول عام ١٩٧٣، اعترفت نيودلهي بصدق طهران في رغبتها في الحصول على جناح شرقي مستقر ومصلحتها الناتجة في رؤية التقارب بين الهند وباكستان وأدركت الهند أنه في حال ساعدت الولايات المتحدة إيران، فإن ذلك لم يكن بالضرورة بسبب رغبة شيطانية في وخز الهند، بل كان ذلك جزءًا من المصالح الأمريكية الشاملة في غرب آسيا [xv]. لقد أدركت الهند أن تحسين العلاقات مع إيران قد يؤدي إلى تحييد الدعم الذي تقدمه الأخيرة لباكستان. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك عاملان دوليان مشتركان سهّلا التفاهم الثنائي [xvi].

٤. العامل الاول كان الانفراج بين القوى العظمى الذي جعل الاتفاقيات الأمنية القائمة غير ضرورية وجعل المواقف السياسية الهندية والإيرانية السائدة منتهية الصلاحية .

٥. اما العامل الاخر ان حرب تشرين الأول ١٩٧٣ قد مهدت الطريق للمصالحة بين إيران والعراق، الأمر الذي أدى بدوره إلى إزالة مصدر إزعاج في طريق تطوير علاقات الهند الوثيقة مع إيران والعراق.

اضافة الى ذلك، كان الدافع الرئيسي لدى الجانبين لتحسين علاقاتهما الثنائية هو الدافع الاقتصادي بطبيعته. أدركت الهند إمكانيات الروابط المفيدة مع إيران. وبما أن الهند كانت في حاجة إلى رأس المال الأجنبي والتسهيلات الائتمانية لبرنامجها التصنيعي الضخم، فقد بحثت عن المساعدات والاستثمارات من الدول الغنية بالنفط مثل إيران. لقد أرادت تقليل اعتمادها على البلدان المتقدمة، التي طلبت ثمناً مقابل ذلك. وبعد ذلك، فقد طورت الهند مخزوناً فائضًا من القوى العاملة الماهرة التي أرادت تصديرها للحصول على النقد الأجنبي. وكان هناك تكامل واضح في المصالح، حيث كان الشاه

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

قد وضع أمامه مهمة تصنيع إيران. ولتحقيق هذا الهدف، كان يميل إلى شراء التقنية والمواد الخام والقوى العاملة الهندية لما لديه من فائض في رأس المال، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣ [xvii].

أما بالنسبة للعامل الثالث هو أن الدول الصناعية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان كانت تعاني الركود الوشيك . وبناء عليه، استكشفوا آفاق تجميع مهاراتهم التكنولوجية الواسعة في مجالات انتقائية معينة بالتعاون مع الدول الغنية بالنفط مثل إيران والدول الغنية بالقوى العاملة الماهرة مثل الهند من أجل تنمية العالم الثالث. وعلى هذا فقد أبدت مثل هذه البلدان اهتماماً خاصاً بالنمط المتطور للعلاقات الهندية الإيرانية[xviii].

توج تبادل الزيارات بزيارة غاندي إلى إيران في نيسان ١٩٧٤ ورد الزيارة التي قام بها الشاه في تشرين الاول من ذلك العام. وكانت هذه الزيارات بمثابة تطور للعلاقات الناضجة القائمة على التفاهم السياسي، مشيرة إلى ذلك، فقد علقت صحيفة كيهان الايرانية وعلقت بافتتاحيتها بـــ " تبدد العلاقات المشبوهة التي رحب بها من الجانبين قبل عام. وهناك شعور بأن المصالح الملموسة، سواء المصالح التجارية أو الحكومية ، تربط البلدين معًا. "وعكست خطابات رئيسي وزراء البلدين هذا التفاهم، حيث قالت السيدة غاندي في مأدبة أقيمت على شرفها في ٢٩ نيسان ١٩٧٤: "لقد كان من قصر النظر السعي إلى علاقة حصرية وصداقة مع مجموعة من البلدان لا ينبغي أن يعني العداء لمجموعة أخرى" [xix].

وذكر أمير عباس هويدا[xx] رئيس الوزراء الإيراني أنه "لا يمكن لأي سحابة من الشك أو سوء الفهم أن تؤثر على أجواء العلاقات الهندية الإيرانية". كما تحدث الشاه عن رغبته الصادقة في إقامة أقرب العلاقات الممكنة مع الهند[٩٩]. حتى أنه ذهب إلى حد القول إنه لا يستطيع العثور على حسن نية وفهم أفضل خلال أي محادثة مع أي زعيم مسؤول آخر في أي بلد آخر غير بلد الهند. [xxi].

المبحث الثاني : النمو المتسارع للتمية الاقتصادية بين البلدين.

المطلب الأول : دور تبادل الزيارات في ترسيخ العلاقات بين البلدين .

ساعدت الزيارات المتبادلة تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وأسفرت هذه المحادثات عن إعداد مخطط للتعاون الاقتصادي يغطي مجموعة واسعة من المجالات، وسعت إيران إلى توفير الظروف المناسبة مع الهند نتيجة لارتفاع أسعار النفط من خلال زيادة الواردات من الهند إلى جانب تقديم قروض ميسرة للدول الأطراف. تطوير الطاقة الإنتاجية لمشروع كودريموخ لخام الحديد، وإنشاء مصنع للألمنيوم للتصدير إلى إيران، وإنشاء خط شحن هندي إيراني مشترك بطاقة أولية تبلغ ٥٠٠ ألف طن. [xxii] ومن هذا المنطلق، وافقت الهند على زيادة صادرات الحديد والصلب التي تشتد الحاجة إليها. فقد اتفق ايضا على توفير الكوادر الفنية والمهندسين والأساتذة والأطباء للخدمة في إيران [xxiii].

وقد تجلى التعاون الهندي الإيراني المتزايد بشكل جيد من خلال عدد من المشاريع الصناعية المشتركة مثل مصنع الألمنيوم في الهند ومحطة البترول والطاقة في إيران، وتشكيل غرفة تجارية مشتركة، وإبرام صفقة تجارية مدتها خمس سنوات.في ايلزل ع ام ١٩٧٤ وعقد امده عشرون عام لشراء ٧.٥ مليون طن من خام الحديد سنوياً من الهند." [xxiv].

تضافرت العوامل الاقتصادية للتأثير على إيران في سعيها إلى إقامة علاقة أفضل مع الهند من خلال ارتفاع أسعار النفط؛ وشهدت عائدات النفط الإيرانية ارتفاعا. وأعلن الشاه بثقة أنه "في السنوات العشر المقبلة، ستكون إيران ما هي عليه بريطانيا اليوم، وفي السنوات الخمس والعشرين المقبلة، ستكون إيران من بين أكثر الدول الصناعية في العالم". وبدت الهند شريكا اقتصاديا جذابا. وبحسب رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هايدا فإن "السماء هي حدود تعاوننا". وأضاف أن إيران تتطلع إلى "تجارة أكثر ازدهارا مع الهند وهي مهتمة بضمان إمدادات عدد من السلع الأساسية" [xxv].

وبوصفها واحدة من أكثر الدول النامية تقدمًا، ونظرًا للطبيعة التكاملية للاقتصاد بين البلدين، كانت الهند في وضع جيد لتزويد المدخلات لبرامج التنمية الإيرانية بسلع مثل خام الحديد ومواد البناء والقوى العاملة الفنية والمعدات [xxvi] وعلى نحو مماثل، دفعت العوامل الاقتصادية أيضاً الهند نحو السعي إلى التقارب مع إيران بالنسبة للهند ، ونظراً لحقيقة أن إيران تزودها بثلث إمداداتها النفطية، فقد استلزمت أزمة النفط إعادة التفكير في علاقاتها مع إيران. تجدر الإشارة هنا إلى أن أزمة النفط حولت تركيز أولويات الهند في الشرق الأوسط من مصر إلى منطقة الخليج العربي، خاصة وأن الشعور في نيودلهي بأن النفط لن يتدفق لمجرد الطلب. وسيكون من الضروري إجراء اتصالات وثيقة ومركزة ومستمرة مع بلدان المنطقة [xxvii]. ونتيجة لهذا الإدراك، اكتسبت علاقات الهند مع إيران أهمية إضافية. فإيران كانت تأمل بانها ستقوم بتوريد كمية مضمونة من النفط بأسعار متساهلة وعلى أساس الدفع المؤجل. فضلاً عن ذلك فإن إيران التي تسعى إلى التصنيع بقوة من الممكن أن توفر أيضاً سوقاً للسلع الاستهلاكية الهندية، والمعدات التكنولوجية، والقوى العاملة الماهرة [xxviii].

كان العامل الاقتصادي الذي أدى إلى التقريب بين الهند وإيران هو أزمة ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣. وارتفعت عائدات إيران السنوية من النفط أربع مرات . استطاع الشاه منح أو حجب امتيازات سعرية وقروض طويلة الأجل ومنخفضة الفائدة بالعملة الأجنبية، فضلاً عن تشجيع مشاريع التنمية المشتركة كما تم التفاوض عليها مع الهند. وأدت الزيادة الهائلة في أسعار النفط إلى تقليص قوة الهند التفاوضية. وفي الواقع، أصبح ما يجب على الهند ضمان المصدر الرئيسي لإمدادات النفط من إيران. اضافة الى ذلك، كانت الهند مهتمة أيضًا بالحصول على ائتمانات بشروط مواتية واستثمارات من إيران [xxix].

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

فضلاً عن ذلك فقد مهد الاتفاق الثلاثي بين الهند وباكستان وبنغلاديش في نيسان عام ١٩٧٤ الطريق لتحقيق انفراج كبير في العلاقات الهندية الإيرانية، من خلال زيارة غاندي إلى إيران. في عام ١٩٧٤. إن حقيقة اختيار السيدة غاندي لزيارة إيران أثناء انعقاد مجلسي البرلمان تشير إلى الأهمية التي توليها لهذا البلد . وكانت هذه هي المرة الأولى التي يمكن أن نجد اجتماعًا للأفكار بين الحكومة ورئيس الوزراء الهندي [xxx].

وكانت النتيجة الأكثر بروزاً هي إزالة المخاوف وسوء الفهم الكامنة والتوصل إلى إجماع على أن العلاقات الثنائية لا ينبغي أن تكون حصرية وأن علاقات أي من البلدين مع بلدان ثالثة لا ينبغي أن تؤثر على علاقاتهما الثنائية. حيث وقعت مجموعة من الاتفاقيات خلال الزيارة، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم، معظمها في المجالات الاقتصادية. [xxxi] يتضح إن المكاسب الاقتصادية التي حققتها الهند وإيران من الاتفاقيات الأخيرة هي مكاسب واضحة، لكن الافتراضات السياسية التي تقف وراءها هي الأكثر أهمية بكثير .

وكانت الزيارة التي قام بها الشاه (الثالثة) في تشرين الاول من عام ١٩٧٤ دليلاً على الحماس المتبادل والتفاهم والعلاقة السريعة التطور. وكان أهم ما يميز الزيارة هو إعلان الشاه أن إيران "لن تساعد باكستان أبدًا في حال بدأت وشنت عدوانًا على الهند". نظراً لاسباب هذا التغيير الملموس، ذكر الشاه أن إيران كانت، أولاً، "صديقاً قوياً" للهند، وثانياً، أن سياسة إيران الأساسية كانت العمل من أجل السلام بين الهند وباكستان [xxxii].

كما أقنعت الحكومة الإيرانية الهند بأن امتلاكها أسلحة ضخمة من الولايات المتحدة كان مرتبطًا في المقام الأول بالدفاع عن باكستان في الخليج العربي والحماية امام التطورات الإقليمية. وخلال هذه الزيارة إلى نيودلهي في ايلول عام ١٩٧٤، صرح الشاه بشكل قاطع أن "حكومته لن تزود اسلام اباد بالأسلحة". وقال أيضًا: "ليست هناك حاجة لأن تبقى دول المنطقة على خلاف، وأنها ستحقق المكاسب بالتعاون" [xxxiii].

وهكذا، تحولت إيران ، بعد أن كانت مؤيدة لباكستان، إلى مشروع التقارب الهندي الباكستاني. و الشاه أيضًا اقتراحه بإنشاء مجتمع في المحيط الهندي. وكان ذلك مظهراً من مظاهر طموحاته العالية التي عُبر عنها بأشكال مختلفة خلال تلك الفترة. وتضمنت تلك الأفكار أفكاره الرائعة حول تمدن بزرك (الحضارة العظيمة)، مما جعل إيران خامس أقوى دولة في العالم بحلول نهاية القرن، وأن المصالح الحيوية لإيران لم تقتصر على الخليج العربي ولكنها امتدت أيضًا إلى المحيط الهندي [xxxiv].

وفي شباط عام ١٩٧٥ كان الأهم هو اتفاق التعاون في مجال الطاقة الذرية. وصدر البيان عقب الزيارة الاخيرة التي قام بها الشاه الى نيودلهي . وذكر أنه ستُجرى اتصالات "بين منظمات الطاقة الذرية في البلدين من أجل وضع أساس للتعاون في هذا المجال" ووقعت إيران والهند اتفاقية تعاون

نووي في شباط من عام ١٩٧٥. وهكذا مهدت الزيارة الطريق للتعاون في مجالات أخرى غير المجال الاقتصادي [xxxv].

وفي العام نفسه كان هناك أيضًا عدد من الزيارات قام بها وزير خارجية الهند بزيارة إيران في تشرين الثاني من عام ١٩٧٥ لحضور الاجتماع الخامس للجنة الهندية الإيرانية[xxxvi] المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني. ومن النتائج الهامة لهذه الزيارة إتمام اتفاقية بقيمة ٣٦٠ مليون دولار لاستغلال مشروع خام الحديد في كودريموخ، والذي كان علامة بارزة في تطور العلاقات الهندية الإيرانية [xxxvii].

تلقى التفاهم الهندي الإيراني المتطور في آيار ١٩٧٦ دفعة إضافية من خلال زيارة رئيس الوزراء الإيراني عباس هايدا للهند، تلتها زيارة الرئيس فخر الدين علي أحمد[xxxviii] إلى إيران في الشهر التالي ، شكل الحزب السياسي الهندي جاناتا الحكومة في الهند. وكان يرأسها مورارجي ديساي. تكونت السياسة الخارجية للحزب الجديد من ثلاثة عناصر وهي : العلاقات الشخصية، والتكيف الاقتصادي، والحياد السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. اقنعت مثل هذه السياسة الشاه أيضًا بسياسة التعايش السلمي التي تنتهجها الهند. ولم تنجح قيادة جاناتا في تبديد الشكوك العالقة في الخارج بشأن سياسة الهند النووية فحسب، بل أظهرت أيضاً اهتمامها الحقيقي بتعزيز العلاقات السلمية مع البلدان المجاورة [xxxix].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن رؤية الشاه للسوق المشتركة تتلاءم مع إطار سياسة حكومة جاناتا لخدمة المصالح الوطنية للهند من خلال بناء بنية تحتية للتعاون الإقليمي في المنطقة "الممتدة من إيران إلى الهند الصينية". وليس فقط لهذه المتغيرات. ولكن أيضًا بسبب النطاق الاقتصادي الهائل الذي تطورت فيه الهند في إيران، حيث أقام الشاه علاقة وثيقة وحماسية مع رئيس الوزراء ديساي كما فعل مع السيدة غاندي [xl].

شملت الزيارات الهامة الأخرى زيارة رئيس الوزراء مورارجي ديساي إلى إيران في حزيران من عام ١٩٧٧، ومن إيران، زيارة الشاه والشهبانو [xli] إلى الهند في شباط من عام ١٩٧٨. ركزت هذه الزيارات رفيعة المستوى على المسائل ذات الاهتمام المشترك والتعاون الاقتصادي متعدد الأوجه. وكان هناك أيضا تشابه وثيق في وجهات النظر بشأن القضايا الدولية الكبرى مثل نزع السلاح، ومشكلة غرب آسيا، والحفاظ على المحيط الهندي على انها منطقة سلام [xlii].

قام شاه إيران بزيارة للهند لمدة أربعة أيام في الأول من شهر شباط عام ١٩٧٨. وقد أضفت هذه الزيارة المزيد من الديناميكية على عملية التعاون البناء بين الهند وإيران. ومن النتائج المهمة للزيارة توفر موارد الروبية التي تحتاجها الهند بشدة لتنفيذ المشاريع في البلد الذي كانت إيران مهتمة به. أدى الانقلاب في أفغانستان بتاريخ نيسان عام ١٩٧٨ وتأسيس حكومة موالية لموسكو بشكل واضح في

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

كابول إلى تفاقم مخاوف طهران الطويلة الأمد من التطويق. شارك الشاه مخاوفه مع وزير الخارجية أتال بيهاري فاجبايي خلال زيارة الأخير إلى طهران في آيار عام ١٩٧٨. حيث رفض فاجبايي طلب إيران للحصول على دعم هندي لجبهة إيرانية باكستانية محتملة في حالة شكلت أفغانستان تهديدًا. ومع ذلك، اتفق البلدان على عدم السماح للتطورات في أفغانستان بالتأثير سلباً على علاقاتهما الثنائية [xliii].

كان أحد الأبعاد المهمة للتفاهم والتعاون المتنامي بين الهند وإيران هو توافقها مع سياسة الولايات المتحدة في جنوب آسيا. وكان من المأمول أن تكون العلاقات الأوثق والأقوى بين هذين البلدين مفيدة للدول الغربية لسببين: إمكانية جر الهند إلى علاقة اقتصادية أكثر توجهاً نحو الغرب؛ وبالتالي يمكن إبعادها عن الاتحاد السوفييتي [xliv].

خلقت عدد من التطورات في فترة السبعينيات حوافز جديدة لكل من الهند وإيران لمواصلة تعزيز تفاعلاتهما الاقتصادية من أجل المنفعة المتبادلة. وفي ظل هذا التوجه، وقعت اتفاقيات بارزة بشأن مشروع خام الحديد كودريموخ، وميناء مانجالور، ومصنع كارناتاكا للالمنيوم، ومصنع الورق، ومنطقة قيادة قناة راجاستان، وشركة إيران أو هند للشحن. وظهرت الآفاق المشرقة للتفاعل الاقتصادي بين الهند وإيران في مجال التجارة. وقد تجلت قدرة إيران على استيعاب الصادرات الهندية من خلال حقيقة أنه في حين أن قيمة الصادرات الإيرانية في المدة من عام ١٩٧٤ و عام ١٩٧٥ كانت أقل من ضعف صادراتها في المدة من عام ١٩٧٣ و عام ١٩٧٤، فإن قيمة الصادرات الهندية إلى إيران زادت خمسة أضعاف خلال نفس المدة [xlv]. يبدو ان التعاملات الاقتصادية اخذت حيزاً كبيراً في العلاقات الثنائية بين الهند وايران .

المبحث الثالث :العلاقات الإيرانية – الهندية في ظل حكومة الامام الخميني .

المطلب الأول : أثر التورة الاسلامية في تطوير العلاقات الايرانية الهندية .

وصفت حالة الإطاحة بالشاه وظهور جمهورية إيران الإسلامية في عام ١٩٧٩، تحت قيادة آية الله الخميني[xlvi]، على انها بمثابة تطورات إيجابية. نظرت الهند إلى الثورة في إيران بوصفها انعكاسًا لسعي إيران إلى الهوية وتأكيد الذات الوطنية والرغبة في رسم مسار مستقل دون تأثير القوى الكبرى [xlvii] فقد قام وفد حسن نوايا غير رسمي بقيادة سري أشوك ميهتا بزيارة إيران في عام ١٩٧٩ وأقام اتصالات مع الزعيم الإيراني الجديد الذي رد بالمثل على التمنيات الطيبة من الهند. حيث اكد فاجبايي وزير خارجية الهند بقوله : "إننا ننتظر اليوم الذي نستطيع فيه الترحيب بانضمام إيران إلى حركة عدم الانحياز". والأهم من ذلك أن الهند نظرت إلى الثورة في إيران على انها انعكاساً لسعي إيران إلى الهوية وتأكيد الذات الوطنية والرغبة في رسم مسار مستقل دون تأثير القوى الكبرى الخارجية [xlviii].

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

الثورة الإيرانية (المعروفة أيضًا باسم الثورة الإسلامية أو ثورة ١٩٧٩؛ اشار إنجيلابي إسلامي إلى الأحداث التي تنطوي على الإطاحة بالنظام الملكي في إيران (سلالة بهلوي) في عهد الشاه محمد رضا بهلوي واستبداله بجمهورية إسلامية بقيادة قائد الثورة آية الله روح الله الخميني.[١٢٦]

كانت الثورة ثورة استثنائية بسبب عنصر المفاجأة التي أحدثتها في جميع أنحاء العالم: فقد افتقرت إلى العديد من الأسباب المعتادة للثورة (الهزيمة في الحرب، أو الأزمة المالية، أو تمرد الفلاحين، أو الجيش الساخط المستاء)؛ وانها أنتجت تغييرا عميقا بسرعة كبيرة؛ كانت تحظى بشعبية كبيرة. والتي كانت تتمتع بحماية كبيرة من الجيش والأجهزة الأمنية الممولة بسخاء؛ واستبدلت النظام الملكي التحديثي بنظام ثيوقراطي قائم على ولاية الفقهاء الإسلاميين (أو ولاية الفقيه) [xlix].

في أعقاب ثورة عام ١٩٧٩ في إيران، قام النظام الثوري الإسلامي بقيادة آية الله الخميني بعكس السياسة الخارجية الموالية للغرب بشكل كبير للنظام الذي أطاح به. ومنذ ذلك الحين، تأرجحت إيران بين اتجاهين متعارضين: الحماسة الثورية (الترويج للثورة الإسلامية ومحاربة النزعات الغربية غير الإسلامية في الخارج) والتحرك نحو البراغماتية (التنمية الاقتصادية وتطبيع العلاقات الخارجية). وبعد وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩، برزت إلى الواجهة المزيد من السياسات البرغماتية .فقد تحسنت العلاقات مع جيرانها الإسلاميين غير الثوريين، أي بمعنى جميع جيرانها وخاصة المملكة العربية السعودية. [l].

تحت قيادة الإمام الخميني، تغير مفهوم السياسة الخارجية بشكل جذري. وكانت الرسالة الأساسية للسياسة الخارجية للنظام الجديد هي: "لا في الشرق ولا في الغرب، الإسلام هو الأفضل". وقال الخميني: «إن القوى العظمى مسؤولة عن كل الفساد في العالم». ولهذا السبب، يجب على المسلمين "تعبئة الدول المضطهدة والمقيدة حتى يمكن إخراج القوى العظمى من المشهد وتسليم الحكومات إلى المضطهدين المظلومين ". [li].

وكانت المبادئ التوجيهية الرئيسية لإدارة السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة ما تضمنته بوضوح المادة (١٥٢ ، ١٥٣ و ١٥٤ من دستور جمهورية إيران الاسلامية) هي : [lii].

مع استسلام حكم رضا شاه بهلوي للثورة الإسلامية في إيران، بدأت مرحلة جديدة من القطيعة في العلاقات الإيرانية الهندية. على الرغم من الترحيب بالثورة ترحيباً إيجابياً في الهند وكان يُنظر إليها على أنها "انعكاس لسعي إيران إلى الهوية والوطنية"و تأكيد الذات،[liii]."كانت هناك خلافات جديدة ومستمرة بين البلدين بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية وبسبب هذه الخلافات توقفت العلاقات بين الدولتين ، على الرغم من أن الهند كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالثورة" و بحكومة آية الله الخميني[liv].كان الغزو السوفييتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩ هو القضية الوحيدة التي كان لإيران والهند مواقف متعارضة فيها تمامًا. وكانت إيران، التي شعرت دائمًا بالتهديد من الشيوعية السوفييتية،

أكثر انتقادًا للاحتلال السوفييتي لأفغانستان من الهند. التي كانت لها تقليديًا علاقات وثيقة جدًا مع السوفييت[lv].

مع تأسيس حكم رجال الدين في إيران، انحرفت البلاد عن طريق العلمانية ولم يشعر النظام الجديد في طهران بدافع كبير لتنمية العلاقات مع دولة علمانية. وأدى ميل النظام الديني الإيراني إلى تبني القضايا الإسلامية، وموقفه من قضية كشمير، وحالة المسلمين الهنود، إلى توتر العلاقات الهندية الإيرانية. وكانت الهند أيضًا متخوفة من سياسة النظام الثوري الإيراني المتمثلة في تصدير الثورة وزعزعة استقرار أنظمة الخليج العربي. وأضافت الحرب الإيرانية العراقية في الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ مصدر إزعاج آخر للعلاقات الإيرانية الهندية المعقدة بالفعل، حيث كافحت الهند لحماية مصالحها النفطية في العراق مع الحفاظ على علاقات إمدادات النفط مع إيران. ومع ذلك، ومن المهم الإشارة إليه أنه على الرغم من هذه التحديات العديدة ومصادر الاختلاف السياسي المهمة. واصلت الدولتان التعاون مع بعضهما البعض اقتصاديًا في فترة الثمانينيات، وبدرجة أقل في القطاع الصناعي [lvi].

بعد الثورة الإسلامية ، شهد الهيكل الاقتصادي الايراني تغيرات جذرية بشكل كبير للغاية. وهذه الأحداث التي تجري في أعقاب انتصار الثورة الإسلامية، وفرض حرب الاستنزاف التي استمرت ثماني سنوات على العراق ، والحاجة المتزايدة إلى الأموال لتغطية نفقات الحرب، وتراجع أسعار النفط، ونقص الموارد المالية للنقد الأجنبي نتيجة للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على البلاد، وهجرة القوى العاملة الماهرة، وتدفق اللاجئين الأفغان إلى إيران، وتدخل الحكومة الواسع في نشاط القطاع الخاص من خلال تأميم العديد من وحدات الإنتاج، وعزل القطاع الخاص وكان هذا من بين العوامل الرئيسية التي لها آثار سلبية على الاقتصاد الإيراني [lvii].

وبطبيعة الحال، لجات إيران الى الهند لدعمها السياسي لمواجهة نفوذ القوى العظمى في المنطقة فضلا عن حصار دول الغرب الاقتصادي. وجاء ذلك من خلال تصريح وزير الخارجية الايراني ا علي أكبر ولايتي بأن تعزيز العلاقات السياسية بين إيران والهند من شأنه ان يضمن الاستقرار في المنطقة وإبعاد نفوذ القوى العظمى عن هذا الأمر". فقد وصفت إيران الهند إحدى دول عدم الانحياز المهمة في المنطقة التي يمكن أن تتحدى الغرب[lviii].

الى جانب ذلك، فقد أدركت إيران أن الهند هي الدولة الأكثر تقدماً من الناحية التقنية في العالم النامي، ولها مشروعها الخاص للطاقة الذرية، وبرامج الأقمار الصناعية الفضائية، واستثماراتها الأجنبية في أفريقيا، وجنوب آسيا، وأماكن أخرى من العالم، في حين تساهم في الامور التقنية ومهارات التصنيع الخاصة بها. وبالتفكير كانت إيران دائمًا تضع التقنيات الهندية بجوار تقنية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. [lix]

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

المطلب ا لثاني : استئناف التواصل بين البلدين.

وفي شهر حزيران عام ١٩٨٠، زار وزير التجارة الإيراني رضا الصدر الهند على رأس وفد رفيع المستوى. وكان هذا أول وفد كبير ترسله إيران بعد الثورة. وقال رضا الصدر: "لقد اختارت إيران إرسال الوفد إلى الهند ليس عن طريق الصدفة بل عن قصد". وضم الوفد الزائر رفيع المستوى سبعة من نواب الوزراء تناولوا مواضيع اقتصادية مختلفة، كما عقدت هذه البعثة اجتماعا مع مجلس ترويج الصادرات الهندسية، وتمت زيارة بعض الوحدات الصناعية المتخصصة في تصنيع الجرارات ومحركات الديزل والمحركات الإلكترونية. وحاول تحديد المناطق التي يمكن أن يعتمد فيها بأمان على الإمدادات من المصادر الهندية[lx].

وقال نائب وزير الصناعة والمناجم الإيراني إن "الوفد كان يبحث عن مصادر جديدة لتوريد المكونات والمواد الخام. كما أنه يرحب بالمعرفة التقنية لإقامة صناعات صغيرة الحجم". بالنسبة لمثل هذه المشاريع، حدد الوفد الزائر عددًا من القطاعات التي قد يكون التعاون الهندي فيها ضروريًا لتنفيذ خطط إيران التنموية. وتراوحت هذه الترتيبات بين الترتيبات الاستشارية الهندية وتوظيف الموظفين الفنيين الهنود لخطط التدريب في إيران. في هذا الوقت، وخلال هذه المداولات، قدمت إيران قائمة طويلة من المواد تتدرج بين المواد الغذائية والأسمنت والأدوية وقطع الغيار. وحددت إيران أيضًا قائمة شاملة بالسلع والخدمات التي كانت إيران على استعداد لشرائها من الهند. وفي غضون ذلك، أعربت الهند أيضًا عن رغبتها في توسيع مجال التعاون مع إيران[lxi].

وصرح وزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي في آب عام ١٩٨٠، إن تعزيز العلاقات السياسية بين إيران والهند من شأنها أن يضمن الاستقرار في المنطقة ويبعد نفوذ القوى العظمى عن هذا الأمر. وأكد ايضاً بانه "يمكن للهند وإيران التعاون ومساعدة بعضهما البعض في عكس الاعتماد على الغرب. [lxii]. وبغض النظر عن هذا الامر، اذ تعد الهند أيضًا واحدة من أكثر الدول تقدمًا في العالم النامي ولدى الهند مشروعًا متطورًا للغاية للطاقة الذرية، وبرامج الأقمار الصناعية الفضائية، واستثمارات أجنبية في أفريقيا وجنوب آسيا وأماكن أخرى، بينما تساهم في التقنية الخاصة بها ومهارات التصنيع. وكان التقدم الذي أحرزته الهند في مجال الزراعة والصناعة والتقنية وأبحاث الفضاء والمحيطات معروفًا بشكل جيد. لقد طورت إيران معرفتها الفنية والتقنية الوسيطة، والتي تعد على انها مناسبة بشكل مثالي للتصنيع السريع في البلدان النامية الأخرى. وفي المقابل، أكدت إيران للهند الاستمرار في إمدادات إنتاج النفط حتى وصلت الى حوالي ثلاثة ملايين برميل يوميا من النفط بحيث انها تحتاج إلى مليون برميل للاستهلاك المحلي [lxiii].

واكد وزير النفط الإيراني علي أكبر مينفار في شباط عام ١٩٨٠،: " إن الهند تحتل مرتبة عالية في قائمة أولوياتنا فيما يتعلق بإمدادات النفط وستحظى دائمًا باهتمام خاص. و إنه بسبب علاقاتنا الجيدة مع أصدقائنا الهنود، فقد احتفظنا بكمية معقولة (خمسة ملايين طن) للهند هذا العام " [lxiv].

أدت زيارة علي أكبر ولايتي وزير خارجية إيران في نيسان عام ١٩٨٢ إلى الهند إلى خلق انطباع بتطور العلاقات الثنائية الناضجة بين إيران والهند. وقد أعرب علي أكبر ولايتي بنفسه عن وجهة النظر الإيرانية في هذا الصدد. وقال إن إيران ترغب في توسيع وتوطيد العلاقات مع الهند. وأضاف أن القادة الإيرانيين وجدوا أن الظروف في الهند مواتية لتعاون الهند في إعادة بناء الاقتصاد الإيراني . وقد قام بتقييم صريح لسياسة إيران، وأشار بارتياح إلى الجهود الإيرانية لتوسيع العلاقات مع الهند. علاوة على ذلك، انعكست درجة كبيرة من تطابق وجهات النظر بين الحكومتين بشأن المسائل الدولية. [lxv].

وفي محاولتهما لتعزيز التعاون المتبادل، قرر الجانبان إنشاء لجنة مشتركة جديدة لتوسيع تعاونهما الثنائي في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة الصناعية والعلوم والتقنية. وشكل القرار جزءًا من اللجنة المشتركة في نهاية زيارة وزيري الخارجية الإيرانيين إلى الهند في ٢ آيار عام ١٩٨٢. وقد ركز البلدان بشكل خاص على ادامة وتطوير العلاقات الثقافية والتعليمية بينهما. كما اتفق الجانبان على ضرورة التوقيع على الاتفاقية الثقافية في وقت مبكر لوضع هذه الاتصالات على أساس مؤسسي ومنتظم. وأضاف وزير الخارجية الإيراني في النهاية أن إيران لديها خبرة كبيرة في مجال النفط وأنها مستعدة لمساعدة الهند [lxvi].

وفي بيانهما المشترك، اعرب وزير الشؤون الخارجية الهندي آنذاك وبي.في. ناراسيمها راو وعلي اكبر ولايتي ، عن قلقهما البالغ بشأن الوضع في أفغانستان وحث جميع المعنيين على العمل من أجل التوصل إلى تسوية تضمن تقرير المصير لشعب أفغانستان وكذلك عدم تدخل القوى الخارجية. ومن التطورات المهمة الأخرى أن كلا البلدين تحدثا عن دور حركة عدم الانحياز وإعادة تأكيدها. وكانت حركة عدم الانحياز عاملا مستقلا غير متكتلا وقوة إيجابية لتعزيز السلام والأمن في العالم [lxvii].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في أيام الشاه، كان الوجود الأمريكي في المحيط الهندي موضع تقدير من قبل إيران لأن إيران كانت جزءًا من منظمة الاتفاقية المركزية . ومع ذلك، وفي ظل الظروف المتغيرة، أصرت كل من إيران والهند اصرار مشتركا على أن وجود القوى العظمى في المحيط الهندي يشكل تهديدًا للسلام ويزيد من التوتر في المنطقة. وأصر البلدان على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٧١ الذي أعلن المحيط الهندي منطقة سلام ، بالاشارة الى التطورات في غرب آسيا، أعرب البلدان عن قلقهما إزاء الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان باعتباره انتهاكا للمبادئ الأساسية

للقانون الدولي. وفيما يتعلق بالقضية الإيرانية العراقية، ذكر فقط المساعدة التي أطلعها الجانب الإيراني على الجانب الهندي [lxviii].

كان أحد جوانب التفاعل بين الهند وإيران في عام ١٩٨٢ هو التعاون الأقل شهرة في المجال النووي. وبعد أن أوقفت ألمانيا الغربية العمل في مشروع مفاعل بوشهر النووي الإيراني في عام ١٩٨٠، طلبت إيران مساعدة الهند في استكمال هذا المشروع. وذكرت الإذاعة الهندية في الأول من تشرين الاول من عام ١٩٨٢ أن الهند سترسل مجموعة من المهندسين والعلماء النوويين إلى إيران في تشرين الثاني، الذين سيقومون بتفتيش محطة بوشهر للطاقة النووية لدراسة المشاكل [lxix].

زار رئيس وزراء الهند ب.ف. ناراسيمها راو إيران في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تموز عام ١٩٨٣. وأدلى بتصريح مهم قال فيه: "إن الإنجازات العظيمة التي تحققت في الماضي يجب أن تجعلنا متواضعين وغير مدركين لمسؤولياتنا تجاه أنفسنا اليوم وتجاه تاريخنا. وعلينا أن نبني على الأساس السليم الذي أرسته الأجيال السابقة." [lxx].وترأس وفداً رفيع المستوى يضم ك. ناتوار سينغ، امين سر وزارة الشؤون الخارجية والعديد من المسؤولين الآخرين في تلك الوزارة، بالإضافة إلى مسؤولي وزراء الإعلام والإذاعة والصلب والمناجم والمالية والتجارة والتعليم. والثقافة والصناعة. خلال زيارته لإيران، والتقى الوفد بالسيد علي خامنائي، رئيس إيران،و مير حسين موسوي، رئيس الوزراء،و هاشمي رفسنجاني، رئيس المجلس، و أسغاروالادي، وزير التجارة، و بهزاد نبوي، وزير الصناعات الثقيلة [lxxi].

كانت الزيارة بمثابة خطوة مهمة نحو تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين إيران والهند. وقد حظي الوفد الهندي بحفاوة الاستقبال . وأجرى وزيرا الخارجية عدة جولات من المحادثات جرت في أجواء سادتها الصداقة والتفاهم المتبادل. وأشاروا أيضًا إلى العلاقات التاريخية والثقافية العميقة بين شعبي إيران والهند وشددوا على نضالهم من أجل الحرية المناهضة للإمبريالية والاستعمار [lxxii].

وفي هذا الاجتماع، اتفق الوزيران على أن أوجه التشابه في التوجهات ووجهات النظر السياسية تشكل أساساً متيناً لاقامة إطار مؤسسي لتكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي بين البلدين وإعطائه شكلاً عملياً. بالإضافة إلى ذلك، أكد الجانبان أيضًا إيمانهما الراسخ بالأهمية المستمرة والدور الهام لحركة عدم الانحياز في إقامة وتعزيز السلام الدولي والحاجة إلى مواصلة ترسيخ وتعزيز هذه الحركة.

واكدا على توسيع العلاقات الاقتصادية الثنائية ووقعا اتفاقية بتاريخ ١٩ تموز عام ١٩٨٣ لإنشاء اللجنة الإيرانية الهندية المشتركة. اضافة الى ذلك، حددت طرائق التعاون بالتفصيل في مجال التعليم، وتبادل الأفلام والبرامج الإذاعية للتعاون بين وسائل الإعلام الوطنية في البلدين، وتوفير تسهيلات

التأشيرات والاعتماد للتمثيل الإعلامي على أساس متبادل. ووضع جدول زمني مفصل لتنفيذ برنامج التبادل الثقافي للفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٤ [lxxiii].

مهدت زيارة وزير الشؤون الخارجية الهندي بي.في. ناراسيمها راو ايضا لإيران الطريق لرفع خام الحديد من مصنع كودريموخ، وفي حديثه مع الصحفيين عند عودته من إيران، قال بي في ناراسيمها راو إنه تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بمشروع كودريموخ، على الرغم من أن بعض القضايا لا تزال بحاجة إلى الانتهاء منها. وأسفرت الزيارة عن توثيق العلاقات وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين [lxxiv].

وفي شهر أيلول عام ١٩٨٤ عُقدت الجلسة الثانية للجنة الهندية الإيرانية المشتركة. وأكدت كل من إيران والهند إيمانهما الراسخ بالدور الهام الذي ادته حركة عدم الانحياز في إقامة وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وناقشت كل من الهند وإيران إمكانية توسيع التجارة الثنائية ورفع إجمالي حجم الأعمال إلى مستوى أعلى بكثير وقد سُلط الضوء على ذلك عندما زار شيخ الإسلام، نائب وزير الخارجية الإيراني، الهند في العام نفسه. وأكد الوزير الإيراني أن تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين من شأنه أن يساهم في الاستقلال الاقتصادي للهند وإيران. وأشار أيضًا إلى أن سياسة إيران هي شراء أكبر قدر ممكن من الهند [lxxv].

وفي الجلسة الثانية للجنة الهندية الإيرانية المشتركة، اعتمدت فقرتين منفصلتين للتعبير عن وجهات نظر إيران والهند على التوالي بشأن الوضع الأفغاني في بيانهما المشترك. وبينما أدان وجود قوات الاحتلال الأجنبية في أفغانستان، دعا إلى الانسحاب غير المشروط لقوات الاحتلال وطالب بتقرير المصير للشعب الأفغاني[lxxvi] ومن ناحية أخرى، كرر الفقرة ١١٤ من الإعلان السياسي الصادر عن القمة السابعة لحركة عدم الانحياز وكرر الفقرة ١١٥ التي قدمت من خلالها حركة عدم الانحياز دعمها للخطوات البناءة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التسوية السياسية للوضع في أفغانستان[lxxvii].

وفي كانون الثاني عام ١٩٨٥، وصلت العلاقات الثنائية الهندية الإيرانية إلى مستوى جديد. لتوقيع وثيقة في طهران يوم ٧ كانون الثاني في نهاية اجتماع اللجنة المشتركة بين البلدين الذي استمر أربعة أيام. وقعت الاتفاقية بين إيران والهند لزيادة تكثيف مجال التعاون. وبموجب الاتفاقية، ستساعد الهند إيران في مجالات مختلفة بما في ذلك إنشاء صناعات ريفية كثيفة العمالة، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، ومصانع المنسوجات والأدوات الزراعية. وكان التركيز على التعاون الصناعي، كما وافقت اللجنة على إقامة مشاريع مشتركة في البلدين للاستفادة من أسواقهما المحلية والدولية [lxxviii].

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

وفي العام نفسه دعت اللجنة المشتركة بين البلدين، إيران الشركات الهندية للمساعدة في إنشاء مصانع الإسمنت والمنسوجات. كما حرصت الحكومة الإيرانية على إحلال الواردات من خلال إنشاء ١٨ مصنعاً كبيراً للأسمنت بطاقة كل منها ألفي طن يومياً، إلى جانب عدة مصانع صغيرة. وقبلت الهند اقتراحا إيرانيا بشراء الأسمنت الذي ينتج في المصانع التي تدعمها الهند، ولم يتطرق الاتفاق إلى التجارة المتعلقة بالنفط، لكنها قالت إن ذلك سيخضع لاتجاهات السوق، وإن من المقرر أن يزور وفد نفطي طهران بحلول آذار لتجديد عقد اتفاق الهند لشراء النفط من إيران، على انها المجهز التقليدي[lxxix].

وبحلول عام ١٩٨٦، وصلت العلاقات الثنائية الهندية الإيرانية إلى مستوى جديد فقد قام وزير الخارجية الإيراني الدكتور ولايتي بزيارة الهند للمرة الثالثة. وكان يرافقه وفد رفيع المستوى. واستعرض الوزيران أنشطة اللجنة المشتركة وآفاق التعاون في المستقبل. وقد اتفق على أن تعقد الدورة الرابعة للجنة الهندية الإيرانية المشتركة في دلهي في نهاية عام ١٩٨٦ أو ١٩٨٧ حسب المواعيد المناسبة للجانبين والتي سيتم الانتهاء منها من خلال القنوات الدبلوماسية. وقد اتفق ايضا على أن تقوم وسائل الإعلام الرسمية برفع شأن بعضها البعض بطريقة بناءة [lxxx].

المطلب الثالث : خلاصة التعاون الاقتصادي بين البلدين .

تضمن التعاون الاقتصادي الثنائي بين الهند وإيران في دلهي في اب عام ١٩٨٦ ما يلي : [lxxxi].

١- فقد تقرر أن تعقد الدورة الرابعة للجنة الهندية الإيرانية المشتركة في دلهي في نهاية عام ١٩٨٦ أو أوائل عام ١٩٨٧ حسب المواعيد المناسبة للجانبين والتي سيتم الانتهاء منها من خلال القنوات الدبلوماسية.

٢- سيقوم وفد اقتصادي إيراني رفيع المستوى وواسع الادراك بزيارة الهند في أوائل ايلول للتفاوض على صفقة تجارية مرتبطة بالنفط ووضع اتفاقيات مصرفية لتسهيل قيام الهند بنقل النفط الإيراني والشراء المقابل من ايران للسلع الهندية.

٣- أبدى الجانب الإيراني اهتمامه باستيراد السلع المستوردة من بينها اللحم والذرة ، والفولاذ بأنواعه المختلفة. ومراجعة القدم في مشروع خام الحديد كودرموخ .

٤- واتفق الجانبان على أن هناك آفاق جيدة للتعاون الصناعي والتعاون بين البلدين خاصة في مجالات الطاقة والصلب والنقل والاتصالات والسكك الحديدية. ومن المقرر أن يزور وفد إيراني الهند لبحث التعاون في صناعة الأسمنت.

زار بهزاد نبوي وزير الصناعة الثقيلة في ايلول عام ١٩٨٧ الهند مع الوفد الصناعي الإيراني رفيع المستوى والتقى بوزير الصناعة الاتحادي فنغال راو، ووزير المالية نارايانا دوت تيواري. [lxxxii] ووقعت مذكرة تفاهم في المحادثات الهندية الإيرانية حول التعاون الصناعي وأبحاث المعاملات

والتدريب. واتفق الطرفان على تعزيز العلاقات الاقتصادية وفتح آفاق جديدة في قطاع الصناعات الثقيلة. وتم توقيع مذكرة تفاهم نوقش فيها نقل التقنية وتجهيز المعدات والآلات والاستشارات والخدمات الفنية في مجالات بناء الآلات وتصنيع محركات الديزل ومعدات المصافي ومحطات الطاقة والأسمنت والسكر والاتفاق عليها بخصوص التعاون المشترك. وناقش الإيرانيون أيضًا مجالات القطاعين العام والخاص مثل السيارات ومكوناتها، والأدوات والمكائن، ومحركات الطاقة، والمسبوكات، والصقل، ومواد سبك المعادن [lxxxiii].

وفي شهر ايلول عام ١٩٨٩، وقعت مذكرة تفاهم للتغلب على المشاكل القنصلية والمتعلقة بالتأشيرات. وفي ذلك الوقت، وقع امين السر المشترك للشؤون الخارجية ناريش ديال والسفير الإيراني إبراهيم رحيمبور مذكرة تفاهم للتغلب على المشاكل القنصلية والمتعلقة بالتأشيرات وبذلك الجهود لمنح التأشيرات بسرعة للمعلمين الذين سيذهبون للتدريس في المدارس الهندية في إيران وكذلك للأطباء في إيران [lxxxiv].

بعد وفاة الزعيم الإيراني آية الله الخميني في ٣ حزيران عام ١٩٨٩، قال رئيس الوزراء راجيف غاندي عند وفاته : "لقد فقدت إيران زعيمًا روحيًا يتمتع بالجاذبية والكاريزما، وكان الإمام الخميني ثوريًا ذو مكانة كبيرة و قناعة عظيمة. إنها خسارة فادحة لشعب إيران ويتقاسم شعب الهند هذا الحزن والفقدان ايضا. لقد أشاد الإمام الخميني بالقيم السامية للإسلام. وجسد الأخلاق الشيعية المتمثلة في إنكار الذات. واحتج على التغريب المتفشي والمادية التي دمرت القيم التقليدية. إن الحزن على وفاة الإمام الخميني هو مقياس لمكانة ومودة وإخلاص أبناء وطنه، وان مكانة الخميني في التاريخ مضمونة " [lxxxv]. في اشارة واضحة على التعاون المتميز والبناء بين قادة البلدين من اجل النهوض ببلديهما وفق المعايير الدولية والمصالح المشتركة.

وختاماً تفاوتت العلاقات الايرانية – الهندية خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٩ بين التطور والتراجع احياناً فقد استمرت ديمومة العلاقات الاقتصادية والصناعية المتطورة حتى قيام الثورة الاسلامية وسقوط نظام الشاة في ايران عام ١٩٧٩ . وبالرغم من ترحيب الهند بتلك الثورة والرغبة في تحديد مسار مستقل دون تأثير القوى الخارجية الكبرى ، الا انها شهدت تراجعاً في العلاقات بعد تبني النظام الجديد في ايران القضايا الاسلامية وموقفه من حالة المسلمين الهنود في كشمير ما ادى الى توتر تلك العلاقات الثنائية وكانت الهند متخوفه من حد ما من سياسة ايران الجديدة المتمثلة في تصدير الثورة وأنظمة خليج العربي من جهتها ادركت ايران بان الهند من الدول الاكثر تقدماً من الناحية التقنية ، ولها مشروعاتها الاقتصادية والصناعية ، لذا جاء التقارب في وجهات النظر السياسية اساساً مبنياً على تكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين الدولتين واعطته شكلاً عملياً والايمان

الراسخ لكل من طهران ونيو دلهي على الدور الهام لحركة عدم الانحياز واهميتها في اقامة وتعزيز السلام الدولي .

نتائج البحث

اولا / تفاوتت العلاقات الايرانية الهندية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٩ بين التطور والتراجع احيانا فقد استمرت ديمومة العلاقات الاقتصادية والصناعية المتطورة حتى قيام الثورة الاسلامية وسقوط نظام الشاه في ايران عام ١٩٧٩

ثانيا / بالرغم من ترحيب الهند بتلك الثورة والرغبة في تحديد مسار مستقل دون تأثير القوة الخارجية الكبرى لا انها شهدت تراجعا في العلاقات بعد تبني النظام الجديد في ايران القضايا الاسلامية وموقفه من حالة المسلمين الهنود في كشمير

ثالثا / كانت الهند متخوفة الى حدا ما من سياسة ايران الجديدة المتمثلة في تصدير الثورة ومن جهتيها ادركت ايران بأن الهند من اكثر الدول تقدما من الناحية التقنية

رابعا / جاء التقارب في وجهات النضر السياسية اساسا مبنيا على تكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري.

التوصيات

١ . استكشاف افاق الدول الصناعية مثل بريطانيا وفرنسا واليابان وتجميع مهاراتهم التكنلوجية الواسعة مع الدول الغنية بالنفط مثل ايران والدول الغنية بالقوى العاملة مثل الهند من اجل تنمية العالم الثالث

٢. تكريس التعاون الهندي الايراني المتزايد سيما في مجال التعاون الاقتصادي لخدمة المجتمعات الانسانية والابتعاد عن استخدام ورقة النفط وسيلة ضغط على الدول النامية والتقارب في وجهات النضر بشأن القضايا الدولية الكبرى مثل نزع السلاح ومشكلة غرب اسيا والحفاظ على ديمومة السلام للشعوب.

الهوامش

(١) سوران سينغ :- سياسي ومحامي هندي ولد في ١٩ اغسطس ١٩٠٧ في بنجاب في الهند ، بدا مشواره السياسي عام ١٩٥٢ ، وعمل في وزارة الخارجية الهندية فترة الستينيات ، توفي في اكتوبر عام ١٩٩٤ .

(٢) محمد شاه بهلوي :- الابن الاكبر لرضا شاه بهلوي ولد في طهران ونودي به وريثاً للعرش الايراني عام ١٩٢٦ ، وكان اخر شاه يحكم ايران قبل قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ ، واستمر في الحكم من عام ١٩٤١ – ١٩٧٩ ، لقب بملك الملوك او شاهن شاه .

(٣) بشير العلاق ، سياسة الهند الخارجية ، مركز البحوث الاستراتيجية ، مجلة الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد ١ ، ١٩٩٢ ، ص ٥٧.

(٤) ارد شيرزا هدي :- سياسي ودبلوماسي ولد في طهران عام ١٩٢٨ شغل منصب وزير الخارجية الايرانية عام ١٩٦٦ – ١٩٧١ ، وسفيرها في الولايات المتحدة الامريكية فترة الستينيات ومطلع البعينيات من القرن العشرين توفي عام ٢٠٢١ . احمد احرار ، خاطرات اردشير زاهدي ، ازكو دي تا استغفاري از نخست وزير ، تهران ، جلد اول ، ١٤٥٣ ش ، ص ٦٣ .

(٥) محمد عبدالله عدنان ، مسألة الهند وقضية الباكستان ، مجلة الكاتب المصري ، القاهرة ، جم ٦ ، العدد ١٩ ، ١٩٧١ ، ص ٤٧.

(٦) بشير العلاق ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(7) For details see Atal Behari Vajpayee, "India and the Changing International Order," *Indian and Foreign Reviews, No* 9 (15 February 1978): p.12.

(٨) سعد علي حسين التميمي ، التوازن الهندي الباكستاني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٦١ .

(9) lok Sabha Debate,(New Delhi), Vol.30,no 17,August 1973,col.60

(١٠) الاميرة اشرف :- ابنة رضا شاه بهلوي وشقيقة توأم لمحمد رضا بهلوي ، ولدت في طهران عام ١٩١٩ امتازت بالشخصية القوية والشراسة ، وحدة الطبع ، لقبت بالنمرة السوداء ، لها مجموعة مؤلفات ومنها ملحمة امرآة ايرانية وكتاب وجوه في مرايا ، توفيت بسب مرض الزهايمر عام ٢٠١٦ ، للمزيد ينظر :- عبدالقادر ياسين واخرون ، تحول العاصف سياسة ايران الخارجية بين عهدين ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٤ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

(12) *Kayhan International* (Tehran),July 7 , 1973 .

(١٣) هاريش كابور ، السياسة السوفيتية اتجاه الهند ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٢٣ ، ١٩٧٦ ، ص ٩ .

(14) Awafan Singh's statement in Lok Sabha Debates (New Delhi),Vol 25,no.43,April 24.1973,pp.267-89.

(15)Ibid .

(١٦) فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية الهندية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٣ .

(١٧) بشير العلاق ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(18)Mohammad Ayoob, "lndo-lranian Relations: Strategic, Political and Economic Dimensions." *India Quarlerly,No* I (January-March I977): p.I2.

(19) Ibid .

(٢٠) أمير عباس هويد :- دبلوماسي سياسي ايراني ، ولد في طهران عام ١٩١٩ رئيساً للوزراء في عهد رضا محمد بهلوي للفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٧ ، وهي الفترة الاطول في تاريخ رؤساء ايران ، توفي عام ١٩٧٩ ، دفن في متحف سجن القصر في طهران . نعيم جاسم محمد ، ايران في عهد امير عباس هويدا ١٩٦٥ – ١٩٧٧ ، دراسة في تطور السياسة الداخلية ، جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ص ٧ .

(21) Patriot (New Delhi), May 3. 1974.

(22) Ibid .

(٢٣) محمد جواد علي ، التنمية الاقتصادية في الهند ، جامعة بغداد ، مركز دراسات العالم الثالث ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١٦٨ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٧١ .

(25) Patriot (New Delhi), May 3. 1974.

(٢٦) محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

(27) Editorial in *The Times of Jndia,New* delhi, (3 May 1974).
(28) Patriot (New Delhi), May 3. 1974. OPcit , p 101 .
(٢٩) محمد از مظهري ، روابط تجاري ايران وهند ، عموم ، ١٣٥٢ ش ، تهران ، ص ٢٧ .

(30)Indian Express (4 October 1974).

(٣١) محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

(٣٢) سعد علي حسين التميمي ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

(33)A.K. Pasha, edited; *Contemporary Iran and Emerging Indo-Iranian Relations* (New Delhi: Neelkanth Publishers, 1995) p.145
(34) Ibid .

(٣٥) ممدوح عطية ، القدرات النووية الهندية وتطورها ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٣ ، ١٩٩٨ ، ص ٥٧ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٦١ .

(٣٧) فخر الدين علي احمد :- محامي وسياسي هندي ولد في نيو دلهي ، شغل منصب رئيس الخامس للهند من عام ١٩٧٤ – ١٩٧٧ ، ويعتبر ثاني مسلم يصبح رئيساً للهند ، ولد في ١٣ مايو عام ١٩٠٥ ، وتوفي وهو في منصبة في فبراير عام ١٩٧٧ . Wikipedia.org.

(٣٨) سعد علي التميمي ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

(٣٩) انديرا غاندي :- (١٨٦٩ – ١٩٤٨) هندراس كوشاند غاندي الملقب بـــــ مها تما اي صاحب النفس العظيمة او القديس ، ولد في مقاطعة نموجرات في الهند لاسرة محافظة لها باع طويل في العمل السياسي ، سافر الى بريطانيا في عام ١٨٨٨ لدراسة القانون وحصل على اجازة جامعية لممارسة المحاماة ، قرر عام ١٩٣٢ الصيام حتى الموت احتجاجاً على قانون يكرس التميز الطبقي في الانتخابات وتهميش المنبوذيين الهنود ، تعرض لاغتيال من قبل الانكليز بعد حملته الشهيرة (اتركوا الهند وانتم اسياد) ، اغتيل على يد احد الهندوس المتعصبين . للمزيد ينظر :- رامي عطا صديق ، غاندي رسالة اللاعنف والتسامح ، تقديم فايز فح ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٣٣ .

(٤٠) الشهبانو :- هي فرح بهلوي امبراطورة ايران السابقة والزوجة الثالثة لشاه ايران محمد رضا بهلوي ، ولدت في تبريز شمال ايران عام ١٩٣٨ ، درست الهندسة المعمارية في باريس ، عاشت في المنفى بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران التي اطاحت بالشاه عام ١٩٧٩ ، انور محمد ، وراء كل دكتاتور امرآة ، دار اية للنشر والاعلام ، كاليفورنيا ،٢٠١١ ، ص ٩١ .

(41) For details see Atal Behari Vajpayee, "India and the Changing International Order," *Indian and Foreign Reviews, No* 9 (15 February 1978): p.12.

(٤٢) سعد علي التميمي ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(43)For details see Atal Behari Vajpayee, opcit , p12 .

(44)Roy, Olivier, Globalized Islam, *Columbia University Press*, 2004, p.67-68 .

(٤٥) أية الله الخميني : هو روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي الخميني ولد في بلدة صغيرة تسمى (خمين) عام ١٩٠٢ ، وكان والده احد رجال الدين في ايران ، درس السيد الخميني اثناء طفولة في خمين ثم انتقل الى مدينة قم عام ١٩٢٣ لاكمال دراسته، تزوج السيد الخميني وكان له خمسة ابناء ، وفي عام ١٩٤٥ عمل مدرساً في المدرسة الفيضية في مدينة قم ، وكان من زملائه حسيم منتظري وعلي اكبر رفسنجاني ، وفي عام ١٩٦٤ نفي الخميني الى تركيا ثم الة النجف وفي عام ١٩٧٨ غادر الى فرنسا ، وعندما غادر الشاه محمد رضا بهلوي ايران في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٧٩ تحت ضغط الاضطرابات عاد الخميني الى طهران في شباط من العام نفسه ،للمزيد ينظر: محمد وصفي ابو مغلي ، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ٥٨ .

(٤٦) ابراهيم الدسوقي ششا ، الثورة الايرانية ، الجذور الايدلوجية ، ط٢ ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ص ٥١ .

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٥٧ .

(٤٨) ولاية الفقيه :- هي مصطلح فقهي قديم في الفقه الشعي الاثنى عشري منذ بدايات الغيبة الكبرى للامام الاثنى عشر عند الشيعة الاثنى عشرية الامام المهدي (عج) ، وتستطيع ولاية الفقية ان تلغي من طرف واحد الاتفاقات الشرعية التي تعقدها مع الشعب ، اذ رأتها مخالفه لمصالح البلد والاسلام ، للمزيد ينظر :- حيدر آل حيدر ، ولاية الفقيه (الشورى وولاية الفقيه) المجمع الفكر الاسلامي ، بيروت ، ٢٠١٩ ، ص ١٩ .

(٤٩) صادق زيبا كلام ، الثورة الاسلامية في ايران (الاسباب والمقدمات ٩ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣ .

(٥٠ المصدر نفسه ، ص ١٧ .)

(٥١) تضمنت المادة ١٥٢ من دستور الجمهورية الاسلامية "تستند السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية على رفض كافة أشكال الهيمنة أو الخضوع لها، والحفاظ على استقلال البلاد وسلامة أراضيها. والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز امام الهيمنة"و القوى والعلاقات السلمية المتبادلة مع الدول غير المعتدية".

كما تضمنت المادة ١٥٣ "لا يجوز إبرام أي عقد ينطوي على سيطرة أجنبية على الموارد الطبيعية أو الاقتصادية أو الثقافة أو الجيش أو المجالات الأخرى للأمة الإيرانية".

اما المادة ١٥٤ من الدستور "تطمح الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى ملكية الإنسان في المجتمع الإنساني برمته، وتعترف بالاستقلال والحرية وسيادة العدل والحقيقة على انها حقوق لجميع شعوب العالم. وبالتالي، مع الامتناع عن أي نوع من التدخل في الشؤون الأخرى من الشؤون الداخلية للدول: تدعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية نضال المضطهدين المظلومين في سبيل الحقيقة امام الظالمين في كل أنحاء العالم.

وبعيداً عن هذا، أصبح تصدير ثورتها أيضاً المبدأ الودي للسياسة الخارجية الإيرانية. تهدف عقيدة خبير الثورة الإسلامية في وقت واحد إلى تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة في السياسة الخارجية الإيرانية وهي تمهيد الطريق لإقامة حكومة المسيح العالمية، وتعزيز الحكومات الإسلامية الشعبوية المستقلة في الدول الأخرى، وحماية الدولة الأولى والوحيدة. مثل هذه الدولة والحكومة في إيران. وفي الوقت نفسه، أوضحت إيران أيضاً أن "تصدير الثورة الإسلامية" يجب أن يتم بالقدوة والدعاية. ينظر :- وزارة الارشاد الاسلامي ، دستور جمهورية ايران الاسلامية ، طهران ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

(٥٢) مجتبى مقصودي ، توجيه ها ونقش اتان در تحولات سياسي سلطنت اية الله خميني ، مركز اسناد انقلاب اسلامي ، تهران ، ١٣٥٨ ش ، ص ١٦ .

(٥٣) همان منبع .

(٥٤) سعد علي حسين التميمي ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

(٥٥) كريم مجتهدي ، همكاري هاي اقتصادي وسياسي ايران هند ، مجلة كنجينة ، اسناد شمارة ٤٣ رسال ، يازدهم ، تهران ، ١٣٥٨ ش ، ص ٧ .

(٥٦) همان منبع ، ص ٩ .

(٥٧) مجتبى مقصودي ، منبع قبلي ، ص ٢٣ .

(٥٨) ابو الفضل شكوري ، خواسته هاي روزنامة قانون ايران ، مجلة باد لجلة ، شمارة ٨٢ ، تهران ، زستان ، ١٣٥٧ ش ، ص ٤١.

(٥٩) روزنامة سكاره ايران ، سال نهم ، شمارة ١٥٢ ، تهران ، ١٣ شعبان ، ١٤٠١ ق .

(٦٠) كريم مجتهدي ، منبع قبلي ، ص ١١ .

(٦١) روزنامة ايران نو ، تهران ، شمارة ١٢ ، شوال ، ١٤٠١ ق .

(٦٢) كريم مجتهدي ، منبع قبلي ، ص ١٧ .

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٦٦ ـ ٦٨٨
ISSN: 2222-6583

(٦٣) روزنامة سكاره ايؤان ، منبع قبلي .

(64)Constitution of the Islamic Republic of Iran *(Islamic Propagation,* Tehran),1982. p. 70

(65) Ibid , P 75 .

(٦٦) فرهاد خسرو زادة ، سياست خارجي دولت شوري ايران ، مجلة كلنجينه اسناد ، شمارة ٤٣ ، سال يازدهم ، تهران ، ١٤٠١ ش ، ص ٣ .

(٦٧) همان منبع .

(٦٨) ستار جبار علاي ، البرنامج النووي الايراني تحليل الوعدين الداخلي والخارجي ، العربي للنشر والاعلان ، القاهرة ، ٢٠٢٠ ، ص ص ١٧ – ١٨ .

(٦٩) فرهاد خسرو ، منبع قبلي .

(٧٠) همان منبع .

(71)R.K. Ramazani, "Iran's Islamic Revolution and the Persian Gulf," Current History (Philadelphia) , P 33 .

(72) Ibid , P 33 .

(٧٣) فرهاد خسرو ، منبع قبلي ، ص ٩ .

(٧٤) كريم مجتهدي ، منبع قبلي ، ص ١٨ .

(٧٥) صحيفة كيهان ، شمارة ٢٧ ، سال هفتم ، تهران ، ١٤٠٦ ش .

(٧٦) محمد جواد علي المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

(٧٧) كريم مجتهدي ، منبع قبلي ، ص ٢١.

(٧٨) همان منبع ، ص ٢٣ .

(٧٩) علي مير انصاري ، توسعة روابط اقتصادي هند وايران ، مجلة كننجينه اسناد ، شمارة ٢ ، سال سوم ، تهران ، ١٤١٠ ش ، ص ١٧ .

(٨٠) همان منبع ، ص ٢١ .

(81) A.K.Pasha, *India, Iran and the GCC States: Political Strategy and Foreign Policy,* (New Delhi: Manas Publications, 2000), pp 227-228.

(82) Ibid , P 230 .

(٨٣) روزنامه ايران نو ، تهران ، شمارة ١٢ ، ربيع ثاني ، ١٤١٠ ش ، ص ١٠ .

(84) A.K.Pasha, *India, Iran and the GCC States , Op , Cit . p . 230 .*